معاهدة الصلح مع تركية

خلاصتها

في يوم ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ عقدت في قاعة الساعة بوزارة الخارجية الافرنسية جلسة ذات خمس دقائق حضرها سفير انكلترة وسفير ايطالية وسفير اليونان ومندوب بلجكا ومندوب اليابان ومندوب الحجاز ومندوب الصين ومندوب البرتغال ومندوب رومانية ومندوب التشك سلوفاكية ومندوب الصرب ورئيس الوفد الارمني . و بعد التئام المجلس ادخل المسيو فوكير الوفد التركي يرافقه ضابط ايطالي فقام الجميع و بعد ان جلس رئيس الوفد توفيق باشا في المكان المعد له والى جانبه وزير الداخلية رشيد باشا وفخر الدين بك وزير المعارف والدكتور جمال باشا وزير النافعة والاشغال)

قال الموسيو ميلران رئيس وزارة فرنسة : —

« حضرات مندوبي السلطنة العثمانية !

« ان الدول الحليفات تظن بي أن أقدم لكم هذا المشروع للمعاهدة وهن يطلبن منكم قبوله، وقررن ان تكون المناقشة كتابة فتفضلوا بتقديم ملاحظاتكم مكتوبة لتجابوا عليها كتابة، ولكم مدة شهر لتبلغوا ملاحظاتكم، واننا مستعدون منذ الآن بان نتلقى كل مستند ترون ابلاغه لنا »

و بعد ان أتم خطابه مبينا بان تركية هي التي أطالت زمن الحرب على الاحلاف الخ . قدم الموسيو فوكير نسخة من مشروع معاهدة الصلح لرئيس الوفد فرد الرئيس بهذه الكلمة « الوفد يحفظ لنفسه الحق بان يرد على الدول الحليفات في الموعد المضروب بعد ان يدرس شروط الصلح التي قدمت اليه درسا دقيقاً »

وهاك الخلاصة التي نشرتها صحف باريز ولندن من المعاهدة

الشروط السياسية

الآستانة

يسلم الفريقان بتأييد سيادة تركية على الآستانة ولكن على شرط هو انه اذا أخلت تركية باتباع أحكام المعاهدة أو المعاهدات أو الاتفاقات الملحقة بها لاسيما ما يتعلق بحماية الاقليات فان الدول المتحالفة تعديل القرارات السابقة . وتتعهد تركية بأن تقبل كل التدابير التي تتخذ بهذا الشأن

البواغيز

تفتح طريق الملاحة بالمستقبل في البواغيز أي الدردنيل وبحر مرمرا والبوسفور في زمن الحرب وزمن السلم لجميع المراكب التجارية والحربية وللطيارات المائية الحربية والتجارية بلا تمييز بين الرايات . ولا تكون مياه تلك البواغيز موضوعاً للحصر البحري ولا يجوز اتيان أي عمل عدائي فيها الا فيما يلزم لانفاذ قرار من قرارات عصبة الامم . وستنشأ لجنة للبواغيز للقيام بالمراقبة عليها . وستخول الحكومتان التركية واليونانية تلك اللجنة السلطة اللازمة من لدنهما . وتؤلف اللجنة من ممثلين معتمدين من الولايات المتحدة (اذا رغبت حكومة واشنطن في ذلك ومتى أبلغت موافقتها بهذا الشأن) ومن السلطنة البريطانية وفرنسة وايطالية واليابان وروسية (اذ اعترف بروسية عضواً في عصبة الامم وبعد ذلك الاعتراف) ومن اليونان ورومانية وبلغارية (اذا اعترف ببلغاريا عضواً في عصبة الامم وبعد ذلك الاعتراف) ولكل دولة ان تعتمد ممثلا واحداً لها ولكن يكون لكل من ممثلي الولايات المتحدة والسلطنة البريطانية وفرنسة وايطالية واليابان وروسية صوتان . ولكل من ممثلي سائر الدول صوت واحد واللجنة ان تستخدم سلطتها مستقلة عن السلطة المحلية . ويكون لها رايتها الخاصة وميزانيتها الخاصة ونظامها المستقل . وهي مكلفة انفاذ جميع الاعمال اللازمة لتحسين سبل الملاحة في البواغيز وفي مدخل الموانئ ولها مراقبة سير السفن وقطرها ورسوها وكذلك المراقبة اللازمة في ثغري الآستانة وحيدر باشا لتنفيذ النظام المنصوص عليه في الشطر عن المعاهدة الخاص بالموانئ والطرق المائية والخطوط الحديدية

وفي حالة الاعتداء على حرية المرور بالبواغيز قد ورد نص خاص يقتضي باستنجاد اللجنة بممثلي الدول المحتفة في الآستانة . وهؤلاء الممثلون يقررون بالاتفاق مع القومندان البحري والعسكري لقوات الحلفاء التدابير الواجب اتخاذها . وللجنة ان تقتني الاملاك أو ان تقوم بالاعمال الدائمة التي تراها لازمة . أما الوسائل المالية فستتوافر بواسطة القروض التي تكون بضمان الرسوم التي يحق لها جبايتها على البواخر التي تمر بالبواغيز . وهناك أحكام تنقل الى لجنة البواغيز السلطة الممنوحة لمجلس العصبة

الاعلى وغيره من الهيئات وتقرر علاقاتها مع الشركات صاحبة الامتيازات الخاصة بالمنائر والارصفة والاحواض الخ وللجنة ان تنظم قوة بوليس . وتحيل كل مخالفة للقوانين الى المحاكم القنصلية . أما الرسوم التي تضعها على السفن فيجب ان تكون واحدة أيا كان الميناء الخارجة منه المراكب أو المتوجهة اليه وأيا كانت رايتها وجنسية صاحبها

وهناك نصوص أشبه بالنصوص الواردة باتفاق سنة ١٨٨٨ الخاص بقناة السويس بشأن مرور السفن الحربية دون أي قيد خاص بالدولة المحاربة التي تعمل لانفاذ قرار من قرارات عصبة الامم

كردستان

تقبل تركية سلما بمشروع استقلال محلي للاراضي التي تقطنها اكثرية من الاكراد شرقي الفرات وجنوبي أرمينية كما ستحددها لجنة مؤلفة من الانكليز والفرنسويين والايطاليين ويكون مركزها في الاستانة وهذا المشروع يصون حقوق الاشوريين والكلدانيين والاقليات الاخرى الجنسية والدينية في تلك الاراضي . وتتوقع مساعدة تعديلا لحدود تركية المتاخمة لايران

واذا طلب الاكراد في تلك المنطقة استقلالهم من عصبة الامم في موعد معين فان هذا الاستقلال المعين يمنح لهم اذا أوصت به العصبة . وحينئذ يجوز للاكراد القاطنين في الجزء من كردستان الذي كان تابعاً حتى الآن لولاية الموصل ان ينضموا الى الدولة الكردية المستقلة .

أزمير

تقبل الحكومة التركية بنقل التمتع بحقوق سيادتها على ازمير والمنطقة المتاخمة لها كما هي مبينة في الخريطة الملحقة بالمعاهدة الى الحكومة اليونانية ، ويرفع العلم التركي على حصن من حصون ازمير الخارجية دلالة على السيادة العثمانية . وتكون الحكومة اليونانية مسؤولة عن ادارة المنطقة ويجوز لها ابقاء جنود فيها لصيانة النظام كما انه مرخص لها ادخال تلك المنطقة في نظامها الجمركي ويحسب عليها ايراد

براد المحلي على قاعدة التمثيل النسبي للاقليات . وهذا المشروع الواجب عرضه على مجلس عصبة الامم يدخل في دور التنفيذ بموافقة أكثرية المجلس عليه ويجوز تأخير الانتخابات المحلية لمدة معينة فيما تتم عودة السكان الذين أبعدتهم السلطة التركية . وهناك أحكام خصوصية ترمي الى حماية الاقليات وجنسيات السكان في البلاد والمحاربة والى ايقاف الخدمة العسكرية الالزامية والى الاحتفاظ بحرية العمل واستخدام تركية لرؤساء أزمير ، وقد نص على انه لايجوز للحكومة اليونانية ان تقدم على ماعن شأنه انزال قيمة النقود التركية . وستحتل منطقة أزمير شطرا مناسبا من الدين العثماني . وبعد مضي خمس سنوات يجوز للبرلمان المحلي أن يطلب من عصبة الامم ضم منطقة أزمير الى مملكة اليونان ويحق لمجلس العصبة أن يستشير الاهلين . فاذا منحوا حق الانضمام الى اليونان فان تركية ترضى منذ الآن بالتنازل عن جميع حقوق سيادتها الى اليونان

اليونان

تتنازل تركية لليونان عن حقوقها واختصاصاتها على الاراضي الواقعة في تركية أوربية خارجا عن الحدود المبينة في الخريطة الملحقة بالمعاهدة وعلى جزر أمبروس وتنيدس ولموندس وصامطراس ومدلة وصاموس ونيكاريا وصاقس ، وعلى جزر أخر من بحر الارخبيل . تقبل حكومة اليونان مبدئيا في منطقة البوافيز نفس التعهدات المأخوذة على تركية ونفس بعض المواد على معاهدة أخرى توقعها اليونان لحماية الاقليات الجنسية والدينية واللغوية في أملاكها الحديثة ولا سيما في أدرنة ولصيانة حرية تجارة المرور ومعاملة تجارة سائر الامم على قاعدة المساواة . وتتحمل اليونان أيضا بعض تعهدات مالية

أرمينية

تعترف تركية بأرمينية كدولة حرة مستقلة وترضى بتحكيم رئيس الولايات المتحدة بشأن تخوم بين تركية وأرمينية في ولايات أرضروم وطرابزون وان وبتليس ، وبشأن منفذ لارمينية على البحر وتذكر المعاهدات واجبات أرمينية وحقوقها فيما لو ألحق بها

قرار رئيس الولايات المتحدة أملاكا تركية. أما تحديد التخوم بين أرمينية والكرج اوآزربيجان فيكون موضوع اتفاق يعقد بين تلك الحكومات الثلاث. ويجب على أرمينية توقيع معاهدة على حدة تضمن فيها حقوق الاقليات وحرية تجارة المرور الخ

سورية والعراق وفلسطين

يعترف المتعاقدون بسورية والعراق كدولتين مستقلتين بمقتضى المادة ٢٢ من عهدة عصبة الامم أما من الوجهة الادارية فتكون تلك البلاد خاضعة لآراء ومساعدة دولة منتدبة الى ان تصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها. وتعين الدول المتحالفة الكبرى الحدود وتختار المنتدبين. ويعهد أيضا بادارة فلسطين الى دولة منتدبة طبقاً لاحكام المادة ٢٢ من عهدة عصبة الامم. وتعين الدول المتحالفة الكبرى الدولة المنتدبة وتحدد التخوم. وقد أثبت التصريح الاصلي الذي صرحت الحكومة البريطانية في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ ووافقت عليه الحكومات المتحالفة بشأن انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وستكلف لجنة خاصة تختار رئيسها عصبة الامم بدرس وتسوية جميع المسائل الخاصة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين

أما حدود الانتداب فستعينها الدول المتحالفة الكبرى وتعرضها على موافقة مجلس عصبة الامم.

الحجاز

تعترف تركية كما اعترف الحلفاء بالحجاز كدولة حرة مستقلة وتنقل اليها حقوق سيادتها على الاراضي الواقعة وراء حدود السلطنة العثمانية القديمة قبل التخوم التي ستحدد فيما بعد للحجاز

وبالنظر لقدسية المعترف بها من جميع المسلمين لمكة والمدينة يتعهد ملك الحجاز بأن يدع الدخول اليهما حراً وسهلا لمسلمي جميع الاقطار الذين يقصدونهما للحج أو لاي غرض ديني آخر. وسيعمل أيضا على احترام الاوقاف. وقد وضع قرار أيضاً لضمان المساواة التجارية التامة في أراضي الحجاز للدول الجديدة المؤلفة من تركية ولسائر الدول

مصر والسودان وقبرس

تتنازل تركية عن جميع حقوقها واختصاصاتها على القطر المصري ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وتعترف بحماية بريطانية العظمى على القطر المصري المعلنة في ١٨ دسمبر سنة ١٩١٤ وقد وضعت نصوص خاصة بالامور الآتية : اكتساب الاتراك الجنسية المصرية ، وترك الحرية للاتراك في اختيار الجنسية التركية ، ومعاملة مصر والرعايا المصريين وبضائعهم ومراكبهم وحماية بريطانية العظمى للرعايا المصريين في الخارج ، وتنازل بريطانية العظمى عن السلطات المخولة لسلطان تركية بالاتفاق المعقود في الآستانة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ بشأن قناة السويس ، وكيفية معاملة الاملاك الخاصة بالحكومة التركية وبالرعايا الاتراك في القطر المصري ، تنازل تركية عن المطالب التي قدمتها بشأن الويركو الذي كانت تدفعه مصر ، وقبول بريطانية العظمى تحمل المسؤوليات التي كانت على تركية من جراء القروض التركية التي كانت بضمانة ويركو مصر

ويأخذ المتعاقدون عهداً بالاتفاق المبرم بين الحكومتين البريطانية والمصرية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وبالاتفاق الاضافي المبرم في ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن نظام ادارة السودان

ويعترف المتعاقدون أيضا بضم قبرس الذي أعلنته بريطانية العظمى في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ . وتتنازل تركية عن جميع حقوقها على تلك الجزيرة بما في ذلك التمتع (بالجزية) التي كانت تدفعها الجزيرة للسلطان . وقد وضع قرار بشأن اكتساب الرعايا الاتراك المولودين في قبرس أو المقيمين فيها عادة للجنسية البريطانية

المغرب وتونس

تعترف تركية بحماية فرنسة على المغرب الاقصى كما وضعت بالاتفاق المعقود في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ وبحمايتها على تونس كما وضعت في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ وتعامل البضائع المراكشية والتونسية في تركية معاملة البضائع الفرنسية

طرابلس وجزر بحر ايجه

تتنازل تركية عن الحقوق والامتيازات الممنوحة للسلطان في طرابلس بمقتضى معاهدة لوزان المعقودة في ١٢ اكتوبر سنة ١٩١٢ وتتنازل أيضا لايطالية عن جميع حقوقها واختصاصاتها في جزر الدودیكانز التي تحتلها الآن ايطالية وفي جزيرة كاستلاورزو

الجنسية

وقد أدرج في المعاهدة أحكام خصوصية لتسوية مسألة جنسية الرعايا الاتراك المقيمين عادة في الاراضي التي سلخت عن تركية بمقتضى المعاهدة. وهذه الاحكام تشبه بوجه عام الاحكام التي أدرجت في المعاهدة مع النمسة

أحكام عمومية

تحت هذا العنوان أدرجت نصوص تعترف تركيه بموجبها وتقبل بالمعدات والاتفاقات الاضافية التي عقدت مع الدول التي أنشأت أو ستنشأ في الامبراطورية الروسية القديمة. وتعترف أيضا بالغاء معاهدة بريست ليتوفسك وجميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها تركية مع حكومة روسية المكسيالية

وتناط باللجنة خاصة وضع نظام قضائي في تركية يحل محل نظام الامتيازات الاجنبية

وتنص المعاهدة على وجه اصدار تركية عفوا عن جميع الرعايا الاتراك الذين قاتلوا أثناء الحرب في جانب الحلفاء وعلى تنازل تركية عن جميع حقوق سيادتها واختصاصها على جميع المسلمين الخاضعين لسيادة أو لحماية دولة أخرى

الشروط المالية

تخصص جميع موارد تركية باستثنا المخصص منها لخدمة صندوق الدين العثماني — للقيام بالنفقات الآتية حسب ترتيب أوليتها:

(١) النفقات المادية لقوات الاحتلال المتحالفة بعد تنفيذ المعاهدة

(٢) نفقات الاحتلال من تاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٨ في الاراضي الباقية عثمانية وفي الاراضي التي سلخت عن تركية وأصبحت بدولة غير الدولة التي تحملت نفقات الاحتلال

(٣) دفع التعويضات التي يطالب بها الحلفاء عن اضرار أصابت رعاياهم أثناء الحرب ولغاية انفاذ المعاهدة

أملاك الحكومة العثمانية

الدولة التي استولت على اراض سلخت من تركية تكون صاحبة الملكية في جميع الممتلكات التي كانت خاصة بالحكومة العثمانية في تلك الاراضي

توزيع الدين العثماني

الدول التي استولت على أراض سلخت من تركية ينبغي لها أن تشترك في تحمل الاقساط السنوية الخاصة بالدين العثماني

وعلى الدول البلقانية والدول التي نشأت حديثا في آسية ان تقدم الضمانات بشأن دفع ما يخصها من هذا القبيل

أما معدل ما تتحمله كل دولة من الدين العثماني فيبني على نسبة دخل الاملاك التي دخلت في حوزتها الى مجموع دخل تركية في السنوات الثلاث التي تقدمت الحرب البلقانية

وستسري هذه القواعد نفسها من حيث تحمل نصيب من الدين العثماني على الدول التي استولت على أملاك عثمانية عقب الحروب البلقانية

مراقبة المالية العثمانية

ينشأ في تركية قومسيون مؤلف من مندوب بريطاني ومندوب فرنسي وآخر ايطالي ويضم اليهم مندوب عثماني يكون صوته استشاريا ليتولى وضع الطرق التي يراها أنسب لاصلاح مالية تركية . ويدخل في اختصاص هذا القومسيون :

فحص الميزانية العثمانية التي لا يمكن انفاذها بدون موافقة القومسيون

تقرير التدابير اللازمة لاصلاح النظام النقدي في البلاد التركية

ولا يسع الحكومة العثمانية وضع أي ضريبة جديدة ولا تعديل نظامها الكمركي ولا عقد أي قرض داخلي أو خارجي ولا اعطاء أي امتياز بلا موافقة القومسيون

وتنص المعاهدة على امكان حلول هذا القومسيون المالي محل صندوق الدين لادارة الايرادات المتنازل عنها لذلك الصندوق ويكون ذلك بقرار من الاكثرية بعد استشارة حملة أسهم الدين وذلك في ميعاد ستة أشهر قبل انتهاء مدة مجلس الادارة الحالي

وقد عهد الى القومسيون المالي فيما يتعلق بانفاذ هذه المعاهدة بما يأتي :

تعيين قيمة الاقساط الواجب على تركية دفعها تسديدا لمصاريف القوات الاحتلالية وتعويضاً للاضرار التي استولت على أملاك عثمانية وذلك مقابل تصفيها في الدين العثماني

تقرير كيفية تخصيص المبالغ الذهبية التي يجب نقلها من ألمانيه والنمسة انفاذا لشروط المعاهدتين المعقودتين مع تيك الدولتين

الشروط الاقتصاديه

تظل العلاقات التجارية بين الحلفاء وتركيه خاضعه لاحكام الامتيازات التي يعاد نظامها الى ما كانت عليه قبل الحرب (وقد ألغيت الامتيازات أثناء الحرب)

وعليه فتكون الرسوم على الواردات كما قررها اتفاق ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٧ على انه تركت سلطة واسعة للقومسيون المالي لتعديل الرسوم حسب الحاجة وتطبيق الضرائب التي قد توضع على الاتراك أو على الرعايا الاجانب أيضا المقيمين في تركية الى غير ذلك من الاختصاصات الخاصة بفرض رسوم جديدة أو تعديل الرسوم الموجودة

تجريد تركية من السلاح

الجيش — يؤلف الجيش التركي من المتطوعة ومدة الخدمة ١٢ سنة (و ٢٠ للضباط) ويؤلف من ٣٥٠٠٠ نفر جاندرمة مع قوة مؤلفة من ١٥٠٠٠ لتعزيز الجاندرمة و ٧٠٠ للحرس السلطاني . ويشترك في قيادة الجاندرمة ضباط من الحلفاء والمحايدين . وتدمر جميع الحصون القائمة على شواطئ بحر مرمرا والبوغازين الى الى مسافة عشرين كيلو مترا .

البحرية — تؤخذ من تركية جميع السفن الحربيه ما عدا بعض سفن مسلحة تسليحاً خفيفاً تبقى لحاجه البوليس

الطيران — لا يترك لتركية شيء من أسباب الطيران العسكري أو المائي

المراقبه — تؤلف لجان من الحلفاء لمراقبه نزع السلاح . وتؤلف الجاندرمه الجديدة على يد لجنه عسكريه من الحلفاء تتولى العمل لمدة خمس سنوات على الاقل

(تمت خلاصة شروط معاهدة الصلح مع تركية)